فلا يجب الخلا انها لم تزج عن ملك سيدها بدليل صحة بيعها وتزويجها
بغير رضاها بخلاف المكاتبة لانها صحيحة فليس للسيد ذلك الا برضاها
قوله لزوال ملك الاستمتاع بالردة قوله ثم طلقها الزوج ولو في المجلس
قوله وجب الاستبراء لما مر اي لحدوث الحل بعد زنا والد قوله بل يلزمه
ان يستبرئها بعد انقضاء عدتها لما انها اشبهت من لزمها عدتان تخصان
لان العدة حق الزوج والاستبراء حق السيد قوله واحرام اي وبرهن
بعد حرمتها علي السيد بذلك قوله ولو اشتري زوجته الخ عبارة م ر
ولو اشتري حرة زوجته الامة فانفسخ نكاحها استحب الاستبراء ليتميز
ولد الملك المنعقد حرا عن ولد النكاح المنعقد قنا ثم يعتق فلا يكافي
حرة اصلية ولا تصير به امة مستولدة وقيل يجب لتجدد الملك وورد
بعدم الفائدة فيه لان العلة الصحيحة فيه حدوث حل التمتع ولم يوجد
هنا ومن ثم لو طلق زوجته القنة رجعيا او بائنا دون ثلثا ثم اشتراها في
العدة وجب لحدوث حل التمتع ومراده بمنع عليه وطوها نبي الخيار
لا انه لا يدري ايقاعا بالملك او الزوجية وخرج بالمكاتب اذا اشتري زوجته
ففي الكفاية عن النص انه ليس له وطوها بالملك لضعف ملكه ومن ثم
امتنع تسريه ولو باذن السيد بل وقفه فاستحبا استبراء الزوجة
المشتراة للزوج مشروطين بشرطين الاول ان لا يشتريها في عدة الطلاق
والا وجب الاستبراء لحدوث حل التمتع والثاني ان يكون حرا قوله لانه
اي الولد بالنكاح الخ قوله سيد ام الولد اي او المدبرة قوله او عدة اي
من زوج لاني شبهة لقصورها عن دفع الاستيلاء الرومن مرجوحي
قوله لم يلزمها استبراء اي بالنسبة للتزويج بخلافه لحل الوطء في صورة
الموت في غير المستولدة كما هو ظاهر هم وكل منه فيما هو اعم من المستولدة هو
والمدبرة فراجعه تعرف قوله وهما اي المنكوحة والمعتدة مستطيلتان الخ
تتمة قوله وجب استبرآن اي علي المشتري في صورة البيع وعلى المالكين
في صورة التزويج قوله لم يقربوطيها في قبلها بان يقربها او سكت قوله فادعاه
اي البائع ليبطل البيع ويثبت الاستيلاد وكذبه المشتري خالفوا قول المشتري
يمينه انه لا يعلم منه اي من البائع اي فيثبت عليه وقه وثبت نسب البائع
اي باستلحاقه قوله من حلال فيه اي في النسب قوله وثبت نسب البائع الخ لم
يتعرض قبل وكذلك المرجوي لضعفه والذي في شرح خلافه وعبارته ولو

باع

باع امة لم يقربوطيها فظهر بها حمل وادعاه صدق المشتري بيمينه انه لا يعلمه
انه منه وفي ثبوت نسبه من البائع خلاف الامع منه عهده وكلام
الشيخين نسبه مع كون السيد رقيقا للمشتري اي لثبوت رقه له ويتصور ثبوت
ذلك انها زوجته الامة فتامل قوله فيملك الامة اي بالبيع قبل ان يملكها
البائع لا يقتل فيه ويلزم البائع قيمته للمشتري ولو باعه المشتري للبائع
عتق عليه حتى لو مات البائع بعد عتق الولد فانه يرثه هو خ قوله فملكه
اي بحلال وثبوت النسب علة اي عدم الثبوت بان ثبوته اي النسب يقطع
ارث المشتري اي اذا اعتقه بالفرع اي لان عصوبة النسب مقدمة على
عصوبة الولاء قوله فانه اقول هذا تقسيم قوله فيما تقدم ولو باع جارية لم يقر
بوطيها لحقه واعبرة بهذه الحيضة للعلم بانه كان مجوسيا وابيح الحليلة
تدبر قوله لثبوت امية الولد اي للبائع ومع فيمتنع عليه بيعها ورهنها وكل
تصرف يزيل الملك اذ لم يكن اي المشتري وطيها اي امكن او وطيها وطيا
يمكن ان يكون منه بان ولدته لدون ستة اشهر من وطيه قوله والا بان
وطيها المشتري قوله منه اي المشتري قوله وان لم يكن اي البائع استبراها
قبل البيع فالولد له اي للبائع ان امكن كونه منه اي فقط بان لم يطأها
المشتري وطيا يمكن كونه منه قوله علله بانه ثبوته يقطع ارث المشتري
بالولاء يعني اذا اعتق المشتري ابن الولد المذكور ثم مات عن معتقه المذكور والبائع
المذكور لانا لو قلنا بثبوت النسب لحجب المعتق المذكور لان عصبة
النسب مقدمة على عصبة الولاء قوله واقوت للسيد بوطيها الخ كذا في حط
المولف والذي في متن الروض واقر السيد بوطيها الخ ما ذكره وهذا ينافي
ان الولد يلحق بالزوج بمجرد امكان الاجتماع وان لم يقر بالوطء خلافا
السيد هم رجوعي قال البلقيني الطوخي وحمل بعضهم كلام الشيخين على ما اذا اتفق
السيد والزوج على الطلاق قبل الدخول لكن اقرت الامة كاذبة بان
الزوج وطيها ثم انها اتت بولد يمكن كونه منها بان اتت به بعد ستة اشهر
ولحظتين فيملك كونه منها فيلحق السيد واعبرة باقرار الامة لكن هذا
خلاف ظاهر قول الشيخين واقرت للسيد بوطيها فتامل قوله فصل في
الرضاع قوله اسم لمص الثدي الخ تاملت ما ذكره الشارح اي الحق المعنى اللغوي
اخصر من المعنى الاصطلاحي قوله الآيتين كذا بخطه وصوابه الايتان

ثم اعاد تبه اي بالاكرام
قوله لما ذكر وهو
زوال ملك الاستمتاع
بالردة هو

بالجر صح
اي وان اذن له سيده
صح
بالطلاق
بحرم على المكاتب التسري
ولو باذن سيده

قوله

لم يتعرض الشهاب
البلقيني وكذا العلامة
المرجوي لضعفه اه
كذا بخطه

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)